

# المساعدات الإنسانية لنازحي بورما والقضايا المتولدة

أنثلي سلاوث

**من الضروري الوصول إلى فهم وتنسيق أكبر بين المجموعات العاملة داخل بورما وتلك العاملة بين الحدود.**

العسكرية في بورما بوضع مزيد من القيود والعراقيل أمام أنشطة معظم الوكالات الإنسانية في البلاد.

ولا يقوم إلا عدد محدود للغاية من المنظمات الدولية العاملة في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة في بورما تقوم بتنفيذ البرامج التي تستهدف بشكل خاص النازحين داخلياً. ويُعزى ذلك الاستهداف الحصري في جانب منه إلى حساسية القضية؛ ومن جانب آخر، فإنه يعكس قلة الإدراك لطبيعة ومدى خطورة أزمات النزوح في بورما.

وبدءاً من أواخر التسعينات، بدأت المنظمات الدولية في بورما في إدراك الثمار والعوائد التي يمكن أن تجنيها من خلال العمل والتنسيق المشترك مع المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الأهلية من أجل الوصول بالمساعدات إلى المناطق المتطرفة جغرافياً من البلاد والأكثر تأثراً. وخلال هذه الفترة، بزغت إلى الساحة العديد من جماعات المجتمع المدني داخل وبين المجتمعات ذات الأصول العرقية داخل بورما، ويرجع جانب من الفضل في ذلك إلى سلسلة من اتفاقيات وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها بين الحكومة وبين معظم الجماعات المسلحة. وتشمل شبكات المجتمع المدني تلك جماعات دينية واتحادات قروية تقليدية بالإضافة إلى منظمات أخرى ذات طابع أكثر رسمية.

ومثل هؤلاء الأطراف المحليون يملكون القدرة على الوصول إلى المناطق التي ضربتها النزاعات والتي تقع خارج قدرة المنظمات الدولية على الوصول إليها. وتتخذ أنشطتهم الخاصة بالإغاثة والتنمية طابع المبادرات التي تستهدف توفير المساعدة الذاتية للسكان، والتي تقوم على تنفيذها شبكات العائلات الكبيرة والعشائر العرقية، هذا إلى جانب البرامج الأكثر منهجية التي تتولى تنفيذها المنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية المحلية. وتتألف معونات الإغاثة عادة من الغذاء والتوريدات الطبية (شاملة فرق الاتصال الخارجي المنقولة) والأنشطة التنموية لإعادة تأهيل المجتمعات. كما أخذت ثلاث شبكات كنسية منفصلة عاملة مع النازحين داخلياً على عاتقها تشكيل الإمكانات المتطورة لتقييم الاحتياجات ولرصد وتقييم آثار المساعدات.

كما يتولى كذلك قادة المجتمعات المحليين - والقادرين على التحدث والتفاوض مع من يملكون زمام السلطة هناك (مثل جيش بورما وقادة جماعات وقف إطلاق

ومع فقد جماعات التمرد العرقية في بورما لزاماً سيطرتها على "المناطق المحررة" الباقية في بواكير/منتصف التسعينات، لم يعد بإمكان المدنيين الذين نزحوا نتيجة للنزاعات المسلحة الاستقرار خلف خطوط الجبهة في مناطق النزاع، وزادت أعداد النازحين داخلياً بشكل كبير. وبمساعدة المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة التي كانت تقدم دعمها للجائين في تايلاند على امتداد عقود، جرى إنشاء برامج مساعدة النازحين داخلياً في ولايتي (كارين) و (مون). وبحلول أبريل ٢٠٠٢، ارتفعت ميزانية المعونات السنوية عبر الحدودية إلى مليون دولار، وتتولى توزيعها جماعات (كارين) المحلية وكذلك، ولكن بدرجة أقل، جماعات ولايتي (كاريني) و (شان).

كان الهدف من المعونات الإنسانية قصيرة الأمد هو أن تأتي مكملية لآليات التكيف وتشارك الغذاء (الأرز) التي يتبناها القرويون المغلوبون على أمرهم، وذلك من خلال إتاحة الفرصة لهم لإعادة إعمار مجتمعاتهم بمجرد انقضاء أزماتهم القروية. وفي عام ٢٠٠٥، بدأت العديد من الجماعات عبر الحدودية في تنفيذ مجموعة من المبادرات التنموية المجتمعية، كان الدافع إليها قيام الحكومة الأمريكية بصب تمويلات جديدة كثيرة للعمليات الإنسانية الجارية عبر الحدود في عام ٢٠٠٦. كما قامت العديد من هذه المنظمات كذلك بتنفيذ بعض البرامج الصحية والتعليمية الشاملة أحياناً بالشراكة مع المجتمعات المحلية.

## العمل داخل بورما

لا تزال المشروعات التنموية ومشروعات الإغاثة الدولية في بورما تحقق انتشارها بشكل طفيف للغاية. وتتخذ المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من يانجون مقراً لها نهجاً تراكمياً طويل الأمد في توسيع نطاق الوصول بمساعداتها للأجزاء المتأثرة بالنزاعات المسلحة من البلاد وتدشين البرامج في المناطق المجاورة لعواصم الولايات ثم الانتقال تدريجياً إلى المناطق الأكثر بُعداً وتطرفاً، وإن يكن في غير المناطق الأخطر تأثراً بالنزاعات المسلحة، حيث وجب تحاشي تلك الأخيرة. بيد أنه على مدار الأشهر القليلة الماضية، قامت الحكومة

كانت غالبية المساعدات والمرافعات الحقوقية- ومعظم الأبحاث- المتعلقة بالهجرة القسرية في بورما قد ركزت على الأوضاع في المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة على امتداد الحدود التايلاندية. ونظراً لأن الوكالات الدولية لا تتمتع بحرية النفاذ المباشر إلى الأجزاء المتأثرة بالنزاعات من شرق بورما، فإنها تقدم معوناتها ومساعداتها بمشاركة الوكالات المحلية.

يعد إرسال المساعدات للأشخاص النازحين داخل بورما، والتي يتم إرسالها من تايلاند أو غيرها من البلدان المجاورة، أمراً غير قانوني من واقع تعريفها نفسه، نظراً لأنها تتحدى سيادة الحكومة البورمية (والتي تعدها معظم الأطراف عبر الحدودية في الواقع حكومة غير شرعية). ويتم تنفيذ بعض الأنشطة عبر الحدودية من بنغلاديش والهند (وتشمل توفير كميات محدودة للغاية من معونات الإغاثة وأشكال التوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان) وكذلك من الصين (شاملة بعض المعونات الطبية المتواضعة الجودة). وتعمل معظم الجماعات الحدودية المتخذة من تايلاند مقراً لها في مناطق ولاية (كارين) ولكنها تعمل كذلك في ولايات (مون) و (كاريني)؛ وتؤدي القيود التي تحد من استقرار الأمن وقدرة العمل المحلية في ولاية (شان) إلى تقليل حجم عمليات الإغاثة في هذه الولاية.

وتوفر البرامج عبر الحدودية معونات يجوز وصفها بأنها مجردة من التحيز لصالح طرف من الأطراف - وذلك بقدر ما تتوزع وفقاً للحاجة- ولكنها في الواقع أبعد ما تكون عن الحيادية.

وترتبط شبكات المعونات عبر الحدودية ارتباطاً وثيقاً بجماعات المعارضة المسلحة، والتي تعتمد عليها في توفير الترتيبات الأمنية واللوجستية. بل إن معظم العاملين في المنظمات عبر الحدودية ينتمون في الواقع كأعضاء (أو منتسبين) في منظمات التمرد. وتشارك أعداد من المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الأهلية في أعمال توثيق الأوضاع الانتهاكية لحقوق الإنسان والدفاعات القانونية، وكذلك بناء القدرات بالاشتراك مع عدد من مجموعات المعارضة.

## نشرة الهجرة القسرية ٣٠

النار)- الاضطلاع بعدد من واجبات الحماية المهمة لتحسين الظروف المعيشية للتجمعات السكانية الضعيفة. وقد تتضمن جهودهم للتدخل إقناع وحث السلطات على عدم ترحيل المدنيين أو طلب العمالة القسرية من إحدى القرى وكذلك السماح بوصول المساعدات الإنسانية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية الدولية أو المحلية.

كذلك قد تقوم الأطراف المنتمية للمجتمع المدني بتمرير المعلومات الخاصة بالأوضاع المنطوية على انتهاكات لحقوق الإنسان إلى المسؤولين في يانجون أو تايلاند. وتسهم 'شركات الحماية والدفاع القانوني' غير الرسمية في تقليل حدوث انتهاكات حقوق الإنسان، فقد يحجم قادة الجيش، على سبيل المثال، عن استخدام العمالة

القسرية في المناطق التي قد يتم تسريب انتهاكاتهم فيها إلى جماعات الدفاع الحقوقية في تايلاند.

### خاتمة

ينبغي تشجيع الوكالات العاملة خارج بورما، خاصة جماعات المعارضة المنفية وشبكات تحالفات الضغط والدعم المتعاونة معهم، على تحقيق فهم أفضل لأعمال الحماية والمساعدة المهمة التي تقوم بها - رغم العراقيل التي تضعها الحكومة أمامهم- أطراف المجتمع المدني المحلية في بورما. إن المنظمات العاملة من داخل بورما ليس بمقدورها أن تتحمل عواقب التحلي بالجرأة في أدوارها الدفاعية على خلاف ما تتمتع به المنظمات

الخارجية في تايلاند وغيرها من قدرة على هذا. ورغم ذلك، فإن وجود العاملين بالوكالات المحلية والدولية في المناطق المتأثرة بالنزاعات يمكن أن يسهم في خلق 'ساحة إنسانية' يمكن فيه المشاركة في أعمال الدفاع الحقوقية بعيداً عن الأعين المتربصة بها مع السلطات القومية والمحلية.

أشلي ساوث (lerdoh@yahoo.co.uk) هو كاتب مستقل ومستشار للشؤون والقضايا الإنسانية والسياسية في بورما وجنوب شرق آسيا.

١ يبلغ الحجم الإجمالي للمعونات المقدمة من قبل المنظمات الدولية في بورما ما يقرب من ٢٥٠ مليون دولار (أي أقل من ٥ دولارات لكل نسمة). بينما تبلغ ميزانية الوكالات الدولية على الحدود التايلاندية ما يقرب من ٥٠ مليون دولار - لتعداد سكاني من اللاجئيين قوامه ١٥٠ ألف نسمة- ويُقطع من هذا المبلغ ما قيمته ٧ ملايين دولار ليتم إنفاقها في المناطق عبر الحدودية